

بل قد تنزح الأسر إلى مواقع أخرى، في حال استمرت تلك الظروف.

وبالنظر إلى الموارد المطلوبة للانتقال، فإن الأشخاص الذين نزحوا بسبب العوامل البيئية، ليسوا بالضرورة هم الأكثر تأثراً أو الأكثر حاجة أو هشاشة. وقد تفتقر الأسر التي تتخلف عن الركب، إلى وسائل الانتقال، فتشكل مجموعة محتملة من السكان «المحاصرين»^{١٧،١٨}.

العشاشة العامة

يستند التحليل الخاص بهذا القسم إلى خوارزمية تصنيف الغابة العشوائية. يرجى الاطلاع على المذكرة المنهجية في الصفحة (٣) لوصف النموذج والمنهجية.

• إن أقوى مؤشر على معدل هجرة السكان (أي نسبة السكان الأصليين النازحين بسبب العوامل البيئية) هو وجود العديد من **القضايا المتعلقة بالمياه**، ومن ذلك على سبيل المثال: انخفاض هطول الأمطار، وانخفاض تخصيصات المياه، وبنية تحتية مائية غير فعالة^{١٩}، وحيث تنتشر على نطاق واسع، مشكلات معينة ذات صلة بالمياه؛ إلا أن القضايا كلها ليست مرتبطة بارتفاع معدلات هجرة السكان. فانخفاض مصادر الري، وانخفاض هطول الأمطار، وتدهور جودة المياه قضايا شائعة في جميع المواقع تقريباً، بغض النظر عن انخفاض عدد السكان. من ناحية أخرى، تُعد تكلفة نقل المياه بالصهاريج وإقامة السدود أو تحويل مجاري الأنهار، قضايا مائية مرتبطة بارتفاع معدلات هجرة السكان.

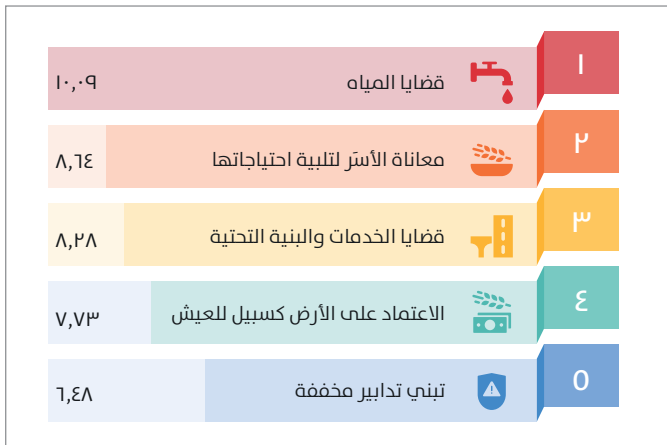
• ثاني المؤشرات القوية، هو **الأسر التي تكافح من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية**، ويعني ذلك أن الأسر النازحة في وضع اقتصادي ضعيف بشكل خاص.

• المؤشر القوي الثالث على معدل هجرة السكان هو **صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية أو البنية التحتية**، وهذا الأمر يسלט الضوء على هشاشة الأسر المقيمة في المناطق الريفية النائية؛ حيث يعتبر الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والأسواق قد يكون أكثر صعوبة.

• أما رابع أقوى مؤشر، فهو **الاعتماد على الأرض لكسب الرزق**، حيث أن للتغيرات البيئية تأثير أكبر على المزارعين ورعاة الماشية والرعاة المتنقلون، كونهم يعتمدون على الظروف البيئية المواتية لسبل العيش.

• خامس أقوى مؤشر على معدل هجرة السكان، هو **لجوء الأسر إلى تدابير التخفيف**؛ إذ يدل هذا المؤشر على تأثر الأسر سلباً بالتغيرات البيئية، واضطرابها إلى اتخاذ إجراءات معينة للتغلب على التحديات. وتعد تدابير التخفيف الوسيلة الأكثر شيوعاً. فأرسال أحد أفراد الأسرة إلى موقع آخر لكسب المال، يشير إلى نقص فرص كسب الرزق في منطقة الأصل، وفي الوقت ذاته يعين الأسرة على جمع المال لأغراض البقاء أو الانتقال. ومن الأمثلة الأخرى، اقتراض المال، وتقليل كمية الطعام، أو إخراج الأطفال من المدرسة. وإذا استمر الوضع كذلك، قد تضطر الأسرة في نهاية المطاف إلى مغادرة المنطقة.

الشكل ١: أهم ٥ مؤشرات على تناقص عدد السكان بسبب تغيّر المناخ*



أدى تغيّر المناخ والتدهور البيئي^{٢٠} إلى نزوح ما لا يقل عن ٥٥,٢٩٠ فرداً في المواقع التي قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقييمها في وسط وجنوب العراق خلال الفترة بين كانون الثاني ٢٠١٦ وتشرين الأول ٢٠٢٢. ويمثل هذا الرقم حوالي ١٥٪ من السكان الأصليين^{٢١} كانوا يقيمون في هذه المواقع. بعبارة أخرى: **خلال السنوات الست الماضية، نزح أكثر من شخص واحد من كل عشرة أشخاص من هذه المواقع**. ومن المتوقع أن يزداد الحال سوءاً، نظراً لزيادة معدلات الهجرة البيئية التي لوحظت في العام ٢٠٢٢، لا سيّما في ظل عدم وجود استراتيجيات مناسبة للتخفيف والتأقلم.^{٥٤}

ولمعرفة الأسباب الجذرية لهذه الحركات، صاغت مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) أداة لتقييم مدى تأثر موقع ما بالنزوح الناجم عن تغيّر المناخ، وقامت الأداة بقياس أربعة أبعاد، هي: (١) الأحداث البيئية والوصول إلى المياه (٢) الخدمات والبنية التحتية (٣) سبل العيش وتدابير التخفيف (٤) التوترات والنزاعات. ويستعرض هذا التقرير الموجز، النتائج الرئيسية عبر هذه الأبعاد.

تناول هذا التقييم، الظروف في المواقع التي شهدت نزوحاً منها بسبب تغيّر المناخ؛ على النحو الذي فاسته أداة تتبع الطوارئ المناخية التابعة لمصفوفة تتبع النزوح في المنظمة الدولية^{٢٢}. وتم جمع بيانات هذا التقييم خلال الفترة من آب إلى تشرين الأول ٢٠٢٢، عبر ٩ محافظات و٢٩ قضاءً و٢٦٢ موقعاً. وقام فريق التقييم والاستجابة السريعة لدى المنظمة الدولية للهجرة بجمع البيانات من خلال مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين على مستوى المجتمع. حيث تم تليث نتائج مصادر المعلومات الرئيسيين من المواقع التي تم تقييمها، باستخدام بيانات مؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي (NDVI) التي تقيس مدى «خضرة» الغطاء الأرضي، وتستخدم الإشارة إلى كثافة وصحة الغطاء النباتي. وتم استخراج البيانات الشاذة لمؤشر الفرق المعياري للغطاء النباتي من هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية/ الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) وبيانات الاستشعار عن بعد، وتحليلها بالشراكة مع فريق رسم خرائط الهشاشة والتحليل التابع لبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، وسيتم تضمين تحليل مؤشر الغطاء النباتي المعياري في نسخة مفصلة من هذا التقييم.

السياق

الهشاشة الموجودة مسبقاً

يؤثر التدهور البيئي وتغيّر المناخ على مجموعات مختلفة، بطرق ودرجات متفاوتة، والأسر التي يمكن أن تواجه تحديات كبيرة، هي تلك التي تعتمد على موارد الأرض والمياه كمصادر للدخل، وتكافح من أجل الوصول إلى الخدمات الأساسية وتتعرض لنزاعات على الموارد الطبيعية^{٢٣}. وتساهم سياسات إدارة المياه غير الفعالة، والبنية التحتية المعطلة أو غير الفعالة للمياه، وبناء السدود أو تحويل مجرى الأنهار من قبل محافظات ودول المنبع، في عدم المساواة من حيث الوصول إلى الموارد المائية المتاحة^{٢٤،٢٥}. وتشكل هذه العوامل مجتمعة، قدرة الناس على الصمود أمام التحديات البيئية التي تواجههم في وسط وجنوب العراق، مثل الجفاف والعواصف الرملية أو الترابية، وزيادة ملوحة المياه وانخفاض منسوب المياه.

آثار تغيّر المناخ والتدهور البيئي

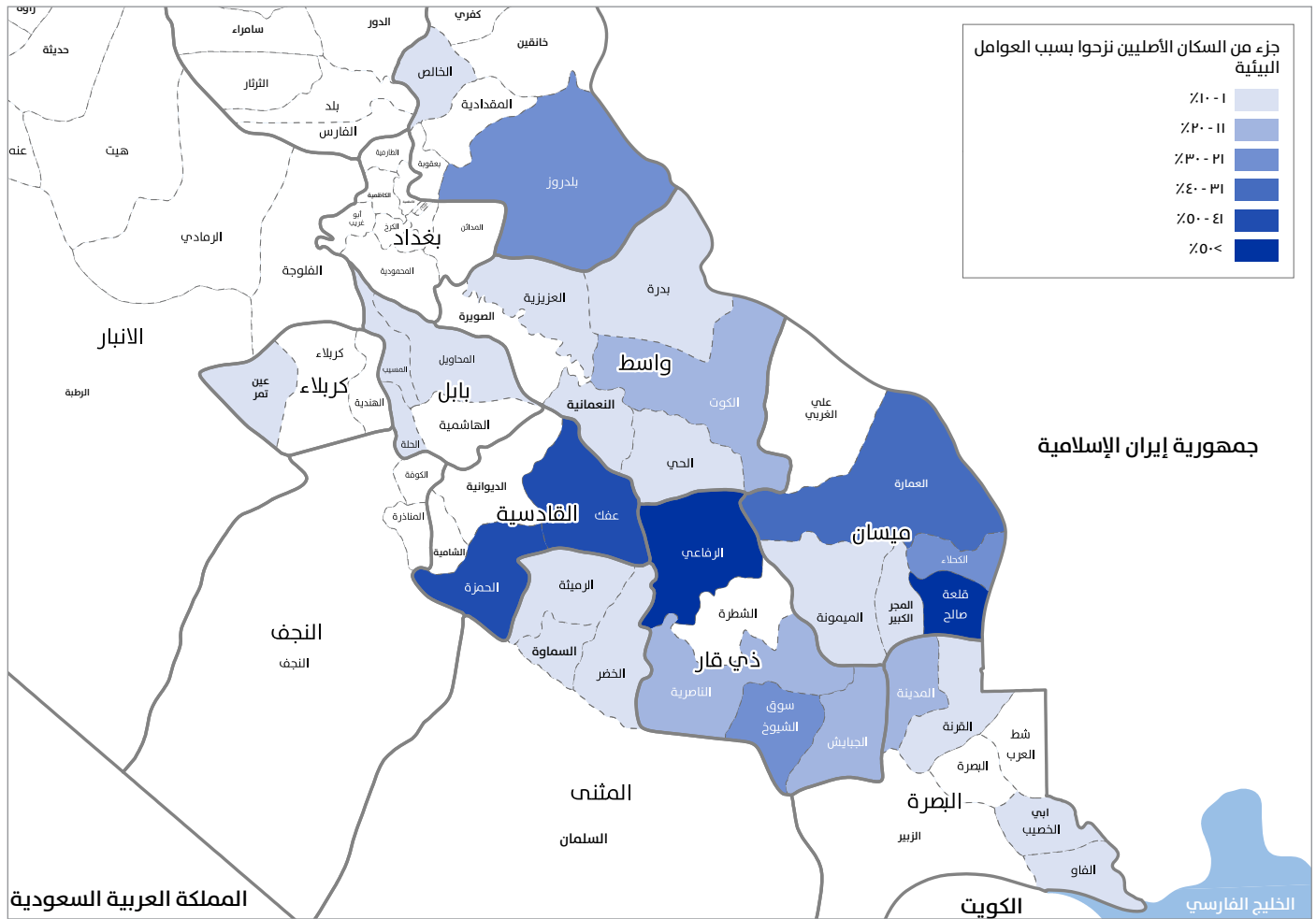
يمكن أن تؤدي الأحداث البيئية السلبية إلى انخفاض غلة المحاصيل وصيد الأسماك، وانخفاض القدرة على إطعام الماشية، ونتيجة لذلك، تخلت بعض الأسر عن الزراعة، تربية المواشي وصيد الأسماك^{٢٦}. إضافة إلى ذلك يمكن لتدهور الأراضي والموارد المائية الشحيحة، أن يساهم في التوترات المجتمعية؛ الأمر الذي يجعل الأساليب التعاونية تجاه إدارة المياه أكثر صعوبة^{٢٧،٢٨،٢٩}. علاوة على ذلك، فإن تغيّر المناخ والتدهور البيئي يجعلان المواقع أقل صلاحية للسكن، من خلال إعاقة قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، فعلى سبيل المثال، يؤثر نقص المياه على النتائج الصحية الفردية والمخاطر المجتمعية الصحية؛ مثل تفشي الأمراض المعدية. ولمواجهة هذه الضغوط، تضطر بعض الأسر إلى إرسال بعض أفرادها إلى مواقع أخرى بحثاً عن عمل، بينما تقوم أسر أخرى بتفويض نفقاتها أو بيع ممتلكاتها أو أراضيها أو ماشيتها.

ديناميكيات النزوح

- فرغت عشرة مواقع بالكامل؛ معظمها في محافظة ذي قار، ومنها خمسة في الناصرية وثلاثة في سوق الشيوخ.
- يعتبر النزوح بسبب تغير المناخ ظاهرة حديثة في محافظات ديالى وبابل وذي قار وواسط، حيث أن حوالي ثلاثة أرباع حالات النزوح في هذه المحافظات بسبب المناخ حدثت في عام ٢٠٢٢. والدوافع الرئيسية للنزوح في هذه المحافظات تعزى إلى قلة هطول الأمطار وانخفاض منسوب مياه الأنهار والروافد. أضف إلى ذلك بعض العوامل المشددة، والتي تشمل المستويات المنخفضة للمياه الجوفية، وملوحة المياه، والنزاع على تخصيصات المياه، والقيود على استخدام المياه.
- منذ تشرين الأول ٢٠٢٢، نزحت ١,٧٦٠ عائلة أخرى (١٠,٥٦٠ فرداً) بسبب تغير المناخ والتدهور البيئي في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٤٪. ومن المتوقع أن تكون الزيادة أكبر، في حال توفر البيانات لعام ٢٠٢٢.

- تعيش حوالي ٦٢,٠٠٠ أسرة في مواقع شهدت نزوحاً بسبب تغير المناخ. وكان أكثر من شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص في حوالي ثلثي المواقع قد غادر بالفعل؛ بسبب مشاكل بيئية خلال فترة التقييم.
- المناطق التي شهدت أعلى مستويات نزوح بسبب تغير المناخ:
 - قلعة صالح؛ حيث نزح نصف السكان في المواقع التي تم تقييمها (١,٧٢٨ أسرة)
 - الرفاعي؛ حيث نزحت ثلاث من كل خمسة أسر في المواقع التي تم تقييمها (١,٣٢١ أسرة)
 - الناصرية؛ حيث نزحت أسرة واحدة تقريباً من كل خمسة أسر في المواقع التي تم تقييمها (١,٢٥٧ أسرة)

الخارطة ١: جزء من السكان الأصليين نزحوا بسبب العوامل البيئية



الأحداث البيئية والوصول إلى المياه

هطول الأمطار وانخفاض جودة المياه، مما يجعل مصادر المياه غير مناسبة للري. إضافة إلى ذلك، أشارت نصف المواقع إلى تأثير تخصيص المياه وبناء السدود وتحويل مجرى الأنهار، المرتبطة بنقص الاتفاقيات الدولية لتقاسم المياه والتوزيع غير العادل داخل البلاد. إضافة على ذلك، أشار ما يزيد عن ثلث المواقع إلى عدم كفاءة إدارة المياه، وينعكس ذلك في البنية التحتية المائية غير الفعالة، كأحد أسباب تناقص توفير المياه.

- ثلاثة أرباع المواقع تقريباً، شهدت ٦-٨ أنواع من الطقس القاسي والأحداث البيئية، أما أكثر الأحداث شيوعاً في أكثر من ٨٥٪ من المواقع، فتشمل حالات الجفاف والعواصف الرملية أو الترابية، إضافة إلى ذلك، فإن معظم المواقع سجلت زيادة ملحوظة المياه وتدهور التربة وتغير أنماط الأمطار.
- سجلت جميع المواقع تقريباً انخفاضاً في إمدادات مياه الري خلال الاثني عشر شهراً الماضية. ويعزو مصادر المعلومات الرئيسيون هذا الانخفاض إلى انخفاض

الخدمات والبنية التحتية

• يعتبر الوصول إلى الخدمات الأساسية تحدياً في معظم المواقع.

• بين المحافظات، كان الوصول للخدمات أسوأ ما يكون في محافظة ذي قار. حيث يفترق حوالي نصف المواقع إلى إمكانية الوصول إلى جميع الخدمات تقريباً. وعلى مستوى الأفضية: كانت أفضية الرفاعي في ذي قار و بلدروز في ديالى و العمارة في ميسان، و السماوة والرميثة في المثنى من أكثر الأفضية التي تفترق إلى الوصول إلى جميع الخدمات تقريباً.

• يعدّ الوصول إلى المياه الخدمة الأكثر صعوبة في الوصول إليها. فأقل من ٧٥٪ من الأسر في أقل من ثلثي المواقع، لديها ما يكفي من مياه الشرب أو الأغراض المنزلية.

• على الرغم من التحديات التي تواجه هذه المجتمعات، فإن ٥٪ فقط من المواقع التي أبلغت عن تلقي دعم أو مساعدات من الحكومة^{٣٢} والمنظمات الإنسانية والجمعيات الخيرية المحلية والأقارب والأصدقاء أو غير ذلك من المصادر.

سبل العيش

• أشارت جميع المواقع تقريباً إلى خسارة المحاصيل أو نفوق الماشية أو انخفاض محاصيل الصيد، نتيجة لعوامل البيئة. وأشارت نسبة مماثلة إلى معاناتها في إطعام الماشية. كما لاحظ مصادر المعلومات الرئيسيون: تخلي الأهالي على نطاق واسع عن الأنشطة الزراعية والحيوانية والصيد، وأن أكثر من نصف الأسر في ٧١٪ من المواقع لم تعد تمارس هذه المهن.

• تؤدي التغييرات في البيئة أيضاً إلى لجوء الأسر إلى التدابير المخففة، حسب مصادر المعلومات الرئيسيين في ٧٥٪ من المواقع. إذ أشار جميعهم تقريباً إلى إرسال أفراد أسرهم إلى مواقع أخرى للعمل وكسب المال.

التوتر والنزاع

• أبلغ موقع واحد من كل خمسة مواقع عن وجود توتر أو نزاع مفتوح في المجتمع، لا سيما بين أفراد العشيرة نفسها أو بين مجموعات عرقية دينية تتقاسم نفس سبل العيش. وكانت الموارد الطبيعية دافعاً للتوترات أو النزاعات في سبع أفضية فقط. منها على وجه التحديد: الناصرية والكوت وسوق الشيوخ.

• تدور التوترات أو النزاعات على الموارد الطبيعية في المقام الأول حول المياه والمراعي والماشية والأراضي الصالحة للزراعة. أما دوافعها فغالباً ما تكون حول تقاسم المياه، خاصة عند الاشتباه في تجاوز المزارعين لحصتهم من المياه.^{٣٣}

• أدت الخلافات حول الموارد الطبيعية إلى نزوح الأسر في ثلاث أفضية، هي الفرنة والناصرية والكوت.

• في المواقع التي أفادت بوجود توترات أو نزاعات على الموارد الطبيعية، أفاد أكثر من أربعة مصادر من بين كل خمسة مصادر معلومات رئيسيين إن تلك التوترات قد ازدادت في العام الماضي.

التوصيات

• تُعدّ القضايا المتعلقة بالمياه، الدافع الرئيسي للنزوح بسبب المناخ في العراق. ومعالجة هذه التحديات تتطلب مزيداً من التعاون في مجال توزيع الموارد المائية بين العراق ودول الجوار، ووضع سياسات أكثر إنصافاً لإدارة المياه في داخل العراق، وتحسين البنية التحتية الحالية للمياه، وامتلاك بنية تحتية ذكية مناخياً، وحملات توعية حول الحفاظ على المياه.^{٣٤}

• إضافة إلى ذلك، تحتاج المجتمعات في وسط وجنوب العراق إلى دعم أكبر لتبني خيارات سبل العيش، وتوسيع نطاق توفير الخدمات الأساسية.

• حيث أن التوترات والنزاعات على الموارد الطبيعية تدور حول المياه؛ يجب تقديم الدعم للمجتمعات لتصميم أنظمة زرد تتعلق بشحة المياه، وإنشاء منصات للحوار والوساطة. ويجب إجراء مزيد من البحث والتحليل لفهم العلاقة بين الإجهاد البيئي والتوترات أو النزاعات في العراق.

• تواجه العديد من المواقع تحديات واسعة النطاق عبر مجالات الاهتمام، وأظهرت ١٠ أفضية مستويات عالية من الهشاشة، من بينها:

- محافظة القادسية: أفضية عفاك والحمزة
- محافظة ميسان: الميمونة، المجر الكبير، العمارة، قلعة صالح، والكحلاء
- محافظة ذي قار: الرفاعي والناصرية وسوق الشيوخ

• يجب على السياسات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية وتغيير المناخ، أن تأخذ بعين الاعتبار هشاشة واحتياجات النازحين، والذين قد ينزحون في المستقبل.^{٣٥، ٣٦}

• هناك حاجة إلى مزيد من البيانات والبحوث التي تهدف إلى تقييم ورصد تأثير تغيير المناخ والتدهور البيئي على ظروف المعيشة. فرغم أن هذا التقييم جمع البيانات على مستوى الموقع، إلا أنه يمكن لمزيد من التقييمات المصنفة حسب الجنس والعمر أن تلقي الضوء على العواقب التي تواجهها مجموعات مختلفة. إضافة إلى ذلك، يجب على أنشطة الزرد أن تدمج وجهات نظر الأسر المتضررة مع بيانات الاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية، حول المؤشرات البيئية الرئيسية.^{٣٧} ونظراً لاحتمال حدوث نزوح أكبر بسبب المناخ في المستقبل، ينبغي على الجهات الفاعلة المعنية بالبرامج والبحوث أن تطور أنظمة الإنذار المبكر التي يمكن أن تشير إلى الاتجاهات المتغيرة من المدى القصير إلى المدى الطويل، والتأسيس على الأمثلة الموجودة.^{٣٨، ٣٩} كما ينبغي تزويد السلطات المحلية والحكومة المركزية بالمساعدة الفنية في عملية جمع البيانات وتحليلها، لغرض بناء قدراتها على تقييم ورصد عواقب تغيير المناخ والتدهور البيئي.

ملاحظة بشأن تصنيف الغابة العشوائية

من أجل فهم الدوافع الرئيسية للنزوح الناجم عن تغيير المناخ، تم استخدام خوارزمية الغابة العشوائية. والغابة العشوائية مبنية على نموذج شجرة القرار؛ وهو نوع من خوارزمية التعلم الآلي التي تصنف المتنبئين حسب مستوى ارتباطهم بالمتغير التابع، ويقوم بفرز الملاحظات في مجموعات على أساس السمات المشتركة بينها. ويمكن استخدام تحليل شجرة القرار لغرض تصنيف المواقع، بناءً على المتغيرات المستقلة الأكثر صلة؛ والتنبيه بالفئة التي يمكن أن تندرج تحتها المواقع بناءً على تلك الخصائص. وتقوم الغابة العشوائية ببناء مجموعة من أشجار القرار غير المترابطة؛ وتقوم بتصنيف المؤشرات المستخدمة في كل شجرة، بناءً على متوسط الانخفاض في عوامل جيني. ويعالج هذا الأسلوب؛ مشكلات العلاقة الخطية المتعددة، والإفراط في التوقع المرتبط بشجرة قرارات واحدة.

وكان المتغير التابع لأشجار القرار المكونة للغابة العشوائية هو «معدل الافتقار السكاني» (أي نسبة السكان الأصليين النازحين) مُجمّعة على النحو التالي: هجرة سكانية «منخفضة» (١٠٠٪) هجرة «متوسطة» (٣٠-١١٪) وهجرة سكانية «عالية» (٣١-١٠٪). وبشكل عام، تم اختيار ٢٨ متغيراً مستقلاً من خلال تحليل الغابة العشوائية.

على الرغم من أن الغابة العشوائية تتناول قضايا التعدد الخطي من حيث التنبيه؛ إلا أن مزيداً من الحذر مطلوب فيما يتعلق بدرجة العوامل. فإذا ارتبط متغيران أو أكثر؛ وتم اختيار متغير واحد للنموذج، فمن المرجح عدم اختيار المتغيرات الأخرى. ذلك، لأن المتغيرات المترابطة لا توفر تفسيراً إضافياً للنموذج. ونتيجة لذلك، تضعف أهمية المتغيرين المترابطين.

للحصول على وصف كامل للنموذج ومنهجيته، يرجى الاطلاع على "التقييم الكامل لقابلية التأثير بالمناخ".

الهوامش

- 1 تُعرّف اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، تغيير المناخ بأنه «تغيير مناخى يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشرى الذي يغيّر من تكوين الغلاف الجوى العالمى، إضافة إلى تقلبات مناخية طبيعية أخرى تمت ملاحظتها خلال فترات زمنية مماثلة. المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة، البيئة وتغير المناخ: دليل لقاموس مصطلحات السياسات (جنيف، ٢٠١٤).
- ٢ يُعرّف مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث (UNDRR) التدهور البيئى بأنه «تقليص قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والأهداف والاحتياجات البيئية. [...] يمكن أن يؤدي تدهور البيئة إلى تغيير تواتر وشدة المخاطر الطبيعية، وزيادة هشاشة المجتمعات، وتشمل أنواع التدهور الذي يسببه الإنسان مختلفة، إساءة استخدام الأراضي، وتآكل التربة وفقدانها، والتصحر، وحرائق البراري، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، وتدمير المانجروف، وتلوث الأرض والماء والهواء، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر ونضوب طبقة الأوزون. المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة، البيئة وتغير المناخ: دليل لقاموس مصطلحات السياسات (جنيف، ٢٠١٤).
- ٣ يقصد بالسكان الأصليين؛ النازحون من المواقع التي تم تقييمها والسكان الذين ما زالوا يقيمون هناك.
- ٤ المنظمة الدولية للهجرة في العراق، الهجرة والبيئة وتغيير المناخ في العراق (بغداد، ٢٠٢٢).
- ٥ ليزا بيندر، باربورا سيدوفا، لوكاس روتنجر، جوليا تومالكا وستيفاني جليكستر، موجز مخاطر المناخ في العراق، معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ وآدلفي (بوتسدام، ٢٠٢٢).
- ٦ استخدمت مصفوفة تتبع النزوح أداة تتبع الطوارئ المناخية، لتحديد المواقع التي شهدت بالفعل نزوحاً بسبب تغيير المناخ. يمكن الاطلاع على جميع تقارير تتبع طوارئ المناخ في هذا الرابط.
- ٧ روجر جويو، عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق، مركز رصد النزوح الداخلي، التقصي الاجتماعي والمجلس النرويجي للاجئين (جنيف، ٢٠٢٠).
- ٨ العمل ضد الجوع (ACF) وريچ (REACH) النزوح الناجم عن تغيير المناخ: خط الأساس (أربيل، ٢٠٢٢).
- ٩ روجر جويو، عندما تجف القنوات: النزوح الناجم عن الإجهاد المائي في جنوب العراق، مركز رصد النزوح الداخلي، التقصي الاجتماعي والمجلس النرويجي للاجئين (جنيف، ٢٠٢٠).
- ١٠ برنامج الغذاء العالمي والتقصي الاجتماعي: آفاق الصمود وسط الهشاشة: تحليل الصراع في قضائيّ القرنة والدير بمحافظة البصرة (بغداد، ٢٠٢٢).
- ١١ المنظمة الدولية للهجرة في العراق؛ الهجرة والبيئة وتغيير المناخ في العراق (بغداد، ٢٠٢٢).
- ١٢ نفس المصدر السابق.
- ١٣ برنامج الغذاء العالمي والتقصي الاجتماعي: آفاق الصمود وسط الهشاشة: تحليل الصراع في قضائيّ القرنة والدير بمحافظة البصرة (بغداد، ٢٠٢٢).
- ١٤ برنامج الغذاء العالمي والتقصي الاجتماعي: تحسين آفاق السلام والاستقرار في المجتمعات الهشة في جنوب العراق، تحليل النزاع في محافظة ذي قار (بغداد، ٢٠٢٢).
- ١٥ المنظمة الدولية للهجرة في العراق؛ الهجرة والبيئة وتغيير المناخ في العراق (بغداد، ٢٠٢٢).
- ١٦ المنظمة الدولية للهجرة، ورشة عمل حول تغيير المناخ والتدهور البيئي والهجرة: ورقة معلومات أساسية، الحوار الدولي حول الهجرة (جنيف، ٢٠١١).
- ١٧ عرّف المنظمة الدولية للهجرة السكان المحاصرين بأنهم «السكان الذين لا يهاجرون، رغم وجودهم في مناطق مهددة [...] أو معرضة أن تصبح «محاصرة» أو يضطرون إلى البقاء، حيث سيكونون أكثر عرضة للضغوط البيئية والفقر ويلاحظ أن السكان المحاصرين قد يكونون أسراً فقيرة لا تملك الموارد اللازمة للانتقال والذين تأثرت سبل عيشهم. المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة، البيئة وتغير المناخ: دليل لقاموس مصطلحات السياسات (جنيف، ٢٠١٤).
- ١٨ تشمل القضايا المتعلقة بالمياه ما يلي: (١) انخفاض إمدادات مياه الري، (٢) بناء السدود أو تحويل مسار الأنهار، (٣) انخفاض أنماط هطول الأمطار، (٤) البنية التحتية غير الفعالة للمياه المحطمة، (٥) انخفاض تخصيصات المياه، (٦) انخفاض جودة المياه (مثل الملوحة أو التلوث) (٧) النمو السكاني أو الزراعة المكثفة، (٨) ارتفاع تكاليف نقل المياه بالصحاري.
- ١٩ تُسيّبة يونس؛ الإنذار المبكر: كيف يمكن للعراق التأقلم مع تغيير المناخ، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (برلين، ٢٠٢٢).
- ٢٠ إذا أجاب مصادر المعلومات الرئيسيون بشكل إيجابي على أن الأسر في المواقع قد تلقت أي مساعدة، فقد سئلوا عن مصدر تلك المساعدة (على سبيل المثال، المساعدات الحكومية، المساعدات الإنسانية من المنظمات أو الجمعيات الخيرية المحلية أو الأقارب والأصدقاء أو غيرهم). ثم سئلوا عن شكل المساعدة التي تم تلقيها، وتضمنت الخيارات: إعادة إعمار المساكن؛ المأوى المؤقت؛ دعم المدخلات الزراعية؛ دعم إمدادات المياه؛ المساعدة النقدية أو شبكة الأمان الاجتماعي؛ المساعدات الغذائية العينية؛ الرعاية النفسية والاجتماعية؛ المياه والصرف الصحي، والمساعدة في مجال النظافة الشخصية، والمساعدة في مجال التعليم، والمساعدة الزراعية، وغير ذلك.
- ٢١ تم جمع هذه المعلومات كجزء من متابعة المعلومات النوعية مع فريق الاستجابة السريعة.
- ٢٢ المنظمة الدولية للهجرة في العراق؛ الهجرة والبيئة وتغيير المناخ في العراق (بغداد، ٢٠٢٢).
- ٢٣ نفس المصدر السابق.
- ٢٤ المنظمة الدولية للهجرة؛ أساس يتحركون في مناخ متغير - سياسة الربط والأدلة والعمل (جنيف، ٢٠٢٢).
- ٢٥ المنظمة الدولية للهجرة في العراق؛ الهجرة والبيئة وتغيير المناخ في العراق (بغداد، ٢٠٢٢).
- ٢٦ نفس المصدر السابق.
- ٢٧ المنظمة الدولية للهجرة في الصومال؛ الصومال - تحليل النزوح المرتبط بالجفاف (كانون الأول ٢٠٢١) (مقديشو، ٢٠٢٢).

IOM IRAQ

iraq.iom.int

iomiraq@iom.int

المنظمة الدولية للهجرة - بعثة العراق

المكتب الرئيس في بغداد

مجمع يونامي (ديوان ٢)

المنطقة الدولية - بغداد - العراق



@IOMIraq

عدم مسؤولة

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: iraqdtm.iom.int أو الاتصال بفريق مصفوفة تتبع النزوح على: iraqdtm@iom.int



تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة PRM لدعمهما المستمر

© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢٣

القياس التالي مطلوب عند استخدام أي بيانات ومعلومات مدرجة في هذا التقرير: "المنظمة الدولية للهجرة، نيسان ٢٠٢٣. دوافع النزوح الناجم عن تغيير المناخ في العراق: النتائج الرئيسية لتقييم التأثير بالمناخ. المنظمة الدولية للهجرة، بغداد. مزيد من المعلومات حول شروط وأحكام تقارير مصفوفة تتبع النزوح ومنتجات المعلومات، يرجى الرجوع إلى هذا الرابط.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية، أو تصويره أو تسجيله أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطية مسبقة من الناشر.